بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj. v22i3.3713
ISSN: 5361-1858
2026; 22(3);256– 275

مدى كفاية اللائحة التنظيمية للأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية

دراسة تحليلية ميدانية

شذا صالح الثقفي[1] .روان علوان قائد[1] .رابية حسن خان[1] .جودي سعد المحمادي[1] .رتال نبيل بخاري[2] . د. فهد بن محمد الغامدي[1]

[1] قسم الأنظمة - كلية الدراسات القضائية والأنظمة - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية
[2] قسم القانون العام – كلية الحقوق - جامعة طيبة - المملكة العربية السعودية

للاستشهاد بهذا المقال:–

شذا صالح الثقفي .روان علوان قائد .رابية حسن خان1 .جودي سعد المحمادي .رتال نبيل بخاري. د. فهد بن محمد الغامدي ، . مدى كفاية اللائحة التنظيمية للأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية ميدانية، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

ISSN: 5361-1858

https://doi.org/10.52981/oiuj. v22i3.3713

المستخلص :

تُمثّل الأُسَر المنتجة نواةً حيوية للاقتصاد المحلي المستدام، حيث شهدت نقلةً نوعية مع إطلاق رؤية المملكة 2030 لتتحول إلى ركيزة تدعم التنوع الاقتصادي. وتُسلّط هذه الدراسة الضوء على "اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة" الصادرة بقرار مجلس الوزراء عام 1440هـ/2019م، والمكوّنة من (17) مادة نظاميّة ترمي لتوفير بيئة قانونيّة محفّزة ومساندة لأعمالهم.

أُجرِيت الدراسة في المملكة العربية السعودية بمدينة مكة المكرّمة عام 1447هـ/2026م. ورغم ما اتّسمت به اللائحة من وضوح نظامي ومرونة إجرائية، إلا أن التطبيق العملي كشف عن فجوة ملموسة بين النصّ القانوني والقدرة التشغيلية الفعليّة لهذه الأسر.

ولتحقيق أهداف البحث، اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي (Qualitative Research) عبر إجراء مقابلات كيفية مع ثلاث أسر منتجة وإحدى منسوبات جمعية الأسر المنتجة، ومع أن التنظيم يقدّم دورًا جوهريًا في تمكين الأسر المنتجة ودعمهم إلا أن النتائج رصدت عقبات تشغيلية وتنافسية قد يغفل عنها التطبيق العملي وتسبّب في إعاقة عملهم، وتتمثّل هذه العقبات في: تحدّيات التسويق الرقمي، الأعباء المالية الناتجة عن تكلفة الرسوم التشغيلية، ومعضلة التسعير الناتجة عن الخلط بينه وبين التكلفة المعنوية والتشغيلية الحقيقية؛ مما يستدعي تبنّي عدّة توصيات، أبرزها: توفير دورات تدريبية متخصّصة، إعادة النظر في الرسوم التشغيلية لتخفيفها، وتكثيف الجهود لنشر الوعي باللوائح التنظيمية؛ بما يُساهم في استدامة المشاريع وازدهارها في السوق.

الكلمات المفتاحية: الأسر المنتجة، اللائحة التنظيمية، التسويق الرقمي، رؤية 2030، المقابلات الكيفيّة.

Abstract:

Productive families represent a vital nucleus for a sustainable local economy, having experienced a qualitative shift with the launch of Saudi Vision 2030 to become a cornerstone supporting economic diversification. This study highlights the "Regulatory Framework for Productive Families' Work," issued by the Council of Ministers in 1440 AH/2019 AD, which consists of (17) statutory articles aimed at providing a stimulating and supportive legal environment for their enterprises.

This study was conducted in Makkah, Kingdom of Saudi Arabia, in 1447 AH/2026 AD. Despite the regulatory clarity and procedural flexibility that characterized the framework, practical application on the ground revealed a tangible gap between the legal text and the actual operational capacity of these families.

To achieve the research objectives, the study adopted a qualitative approach by conducting qualitative interviews with three productive families and a representative from a productive families association. Although the regulatory framework plays a pivotal role in empowering and supporting productive families, the findings identified operational and competitive obstacles that practical application may overlook, thereby hindering their operations. These obstacles include digital marketing challenges, financial burdens arising from operational fees, and a pricing dilemma resulting from confusing prices with actual psychological costs and real operational expenses. Accordingly, the study proposes several recommendations, most notably: providing specialized training courses, reconsidering operational fees to alleviate them, and intensifying efforts to raise awareness of regulatory frameworks; thereby contributing to the sustainability and prosperity of these projects in the market.

Keywords: Productive Families, Regulatory Framework, Digital Marketing, Vision 2030, Qualitative Interviews.

المقدمة:

تُمثّل الأُسَر المنتجة جزءًا حيويًا من المنظومة الاقتصادية المعاصرة، ويأتي هذا البحث ليسلّط الضوء على واقعها التشغيلي في ضوء اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة راصدًا أبرز احتياجاتها المالية والتسويقية، والمسائل التي اعتراها القصور أو غَفَل عنها المُنظِّم؛ مما أظهر حاجةً ملحّةً لتناولها بالدراسة والتحليل.

وتُعرّف اللائحة وفقًا للمادة (1)، الأسرة المنتجة بأنها: "الأسرة المسجلة لدى البنك [بنك التنمية الاجتماعية] ، التي تتكون من فرد أو أكثر وتقيم في مسكن واحد بسبب صلة القربى، وتمارس فيه أو خارجه أيًّا من النشاطات الواردة في الدليل الإجرائي"، (1) ويُسهِم هذا التكييف النظامي في منح هذه الفئة صفة رسمية تميّزها عن بقية الممارسين للأنشطة التجارية الأخرى، ويؤهلها للاستفادة المباشرة من برامج الدعم والتمكين الحكومية.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في سعيها للربط بين النصوص النظامية والواقع الفعلي للأسر المنتجة بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 الموجَّهة نحو تعزيز قدراتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، وتحويلها من فئة مستهلِكة إلى فئة مُنتِجَة في بيئة عمل آمنة ومحفّزة. (2)

وعلى الرغم من الاهتمام البحثي بهذا القطاع، إلا أن الدراسات السابقة لا تزال تفتقر إلى تقييم الفجوة بين النص النظامي والتطبيق العملي للأسر المنتجة، وتحديدًا: أثر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تعزيز مهارات التسويق، وقصور التنظيم القانوني الحاكم لمعايير الجودة والصحة والسلامة للعمل المنزلي، فضلًا عن غياب المعالجة التنظيميّة للتحديات الخفيّة التي تواجه استدامة هذه الأسر؛ ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى سد تلك الفجوات المعرفية والتنظيمية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الأبعاد التمكينية والمزايا الإجرائية الواعدة التي جاءت بها اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة بهدف تنظيم هذا القطاع الحيوي ونقله إلى مظلة العمل المؤسسي المنظم، إلا أن الانتقال من التجريد التنظيمي إلى واقع الممارسة الميدانية كشف عن فجوة تطبيقية ملموسة تعيق جني الثمار المستهدفة؛ حيث اصطدمت القدرة التشغيلية للأسر بعقبات تنافسيّة وتسويقيّة معاصرة تتطلب مرونة تنظيمية وإجرائية لتغطية أبعادها التطبيقية؛ وتتجلى أبرز هذه الإشكاليات في معضلة التسعير الناتجة عن الخلط بين التكلفة المعنوية والتشغيلية، وقصور آليات التسويق الرقمي، فضلًا عن ثقل الأعباء والرسوم المالية المرتبطة بالدورات الصحية وإيجارات منافذ البيع والبازارات؛ مما يُبرز حاجةً ملحّة لفحص مدى كفاية وملاءمة نصوص اللائحة الحالية في تذليل تلك العقبات وضمان الاستدامة الاقتصادية.

تساؤلات الدراسة:

بناءً على الفجوة المرصودة في مشكلة الدراسة، تتمحور الإشكالية البحثية حول الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما مدى كفاية اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة في معالجة التحديات التشغيلية والميدانية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية للأسر ؟

وينبثق من هذا التساؤل المحوري الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل تتناسب نصوص اللائحة الحاليّة مع متطلبات التسويق الرقمي الحديث ومعادلات التسعير العادل للأسر المنتجة؟
2. كيف تؤثر الالتزامات المالية والرسوم التشغيلية (كإيجارات منافذ البيع والبازارات) على تحقيق أهداف الدعم النظامي المقررة باللائحة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة من خلال طيّاتها إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تدعم تمكين قطاع الأسر المنتجة وتتمثل في النقاط التالية:

1. قياس مدى مواءمة نصوص اللائحة الحالية مع متطلبات التسويق الرقمي الحديث، وآليات التسعير العادل للأسر المنتجة.
2. رصد وتحديد العقبات التشغيلية والتسويقية والتنظيمية التي تحدّ من قدرة الأسر المنتجة على الامتثال للضوابط النظامية والاستدامة في السوق.

3. تقديم مقترحات قانونية وتوصيات إجرائية عمليّة للجهات التنظيمية؛ تُسهم في تذليل عقبات الرسوم، وضبط معايير التسعير والجودة، ودعم تحول الأسر إلى منشآت مستقرة.

أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية النظرية للدراسة في ندرة الأبحاث القانونية الكيفية (Qualitative) التي ترصد الواقع التطبيقي للائحة الأسر المنتجة في البيئة السعودية، حيث تسعى لتقديم قراءة نظامية متعمقة تربط الفلسفة التنظيمية بالواقع العملي الميداني في ضوء مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتتمثل الأهمية التطبيقية في تزويد الجهات المعنية -وعلى رأسها بنك التنمية الاجتماعية والجمعيات الحاضنة- بتقرير ميداني تحليلي يكشف الثغرات والفجوات التشغيلية والتسويقية الحقيقية التي تواجه الأسر؛ مما يُسهم في تطوير الأدلة الإجرائية وإعادة النظر في الرسوم بما يضمن حماية هذه الفئة من التعثّر والانسحاب المبكر من السوق.

حدود الدراسة:

اقتصر النطاق الموضوعي للدراسة على تحليل وتقييم مواد "اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة" الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (92) وتاريخ 7 / 2 / ١٤٤٠هـ في النظام السعودي؛ بغرض قياس مدى فاعلية الإطار القانوني في تنظيم الأنشطة الإنتاجية للأسر، وتحسين جودة المنتجات، وتطوير الأسواق، وحماية المستهلكين.

ومن الناحية البشرية، انحصرت الدراسة في الأسر المنتجة المسجّلة لدى بنك التنمية الاجتماعية؛ حيث شملت عينة البحث ممثلةً من ثلاث أسر منتجة، بالإضافة إلى الاستئناس بالخبرة الإدارية لإحدى منسوبات الجمعيات المختصة بدعم الأسر المنتجة بمحافظة المخواة عن بُعد؛ للاستفادة من تجربتهم المؤسّسية دون الإخلال بالنطاق الجغرافي الميداني للدراسة بمكة المكرمة.، وذلك للاستفادة من واقع تجربتها المؤسّسية في الإشراف والتنظيم.

أما من حيث النطاق المكاني، فقد انحصرت الدراسة في إطار المملكة العربية السعودية، وتحديدًا في مدينة مكة المكرمة.

في حين تحدّد المدى الزمني للبحث بفترة زمنية خلال عام ١٤٤٧هـ/2026م.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد: يشكّل هذا الفصل الأساس النظري والنظامي للدراسة؛ حيث يسعى إلى توضيح الأطر النظامية الحاكمة لنشاط الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالتحليل، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول الإطار النظامي للائحة والأحكام المتعلقة بها، بينما يتطرق المبحث الثاني لمراجعة الدراسات السابقة وبيان الفجوة البحثية.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام واللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة

تتناول هذه الدراسة البيئة التنظيمية والأحكام القانونية التي تحكم عمل الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قراءة نظامية لأحكام اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (92) وتاريخ 1440/2/7هـ؛ للوقوف على أهدافها وشروطها الحاكمة عبر المطالب والفروع الآتية:

المطلب الأول: أهداف اللائحة وبنيتها الهيكلية

تتحدد الملامح التنظيمية للائحة عمل الأسر المنتجة من خلال رصد أبعادها التنموية وصياغتها الهيكلية؛ ولإحاطة القارئ بآلية بناء هذا التنظيم وغاياته، سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين؛ يركز الأول على الأهداف الاستراتيجية التي تسعى اللائحة لتحقيقها، بينما يستعرض الثاني البنية الهيكلية والترابط الإجرائي لموادّها النظامية.

الفرع الأول: أهداف اللائحة التنظيمية

تستهدف اللائحة بمقاصدها تحقيق جملة من الغايات التنموية والاقتصادية التي تصبّ مباشرة في مصلحة الأسر المنتجة؛ حيث تسعى ابتداءً إلى تنظيم أوضاع هذه الأسر وضبط طرق عملها بما يضمن تحوّلها إلى كيانات مستقلة تعتمد على نفسها، مع توفير مظلة من الدعم المادي والمعنوي لتمكينها ميدانيًا.

كما تهدف إلى تدريب الأسر وتأهيلها بما يساعدها على رفع جودة منتجاتها لتكون قادرة على المنافسة والتسويق على المستويين المحلّي والدولي، مع تهيئة بيئة العمل ومنافذ البيع الملائمة لتسهيل ممارسة الأنشطة وتشجيع الإنتاج والعمل الحرّ لرفع مستوى معيشتها.

ويمتد الأثر التنظيمي للّائحة وفقًا للمادة (2)، ليشمل توسيع مشاركة الكوادر الوطنيّة كالمرأة السعودية، وذوي الاحتياجات الخاصة، والباحثين عن العمل في مسيرة التنمية الاقتصادية؛ تفعيلًا لخطط التحوّل التنموي بنقل هذه الشريحة من خانة الاستهلاك إلى دائرة الإنتاج والفاعلية. (1)

الفرع الثاني: البنية الهيكلية للّائحة

تتألف اللائحة التنظيمية من سبع عشرة مادة نظامية؛ حيث استهلّت موادها بتحديد الدلالات الاصطلاحية لتعريف الألفاظ والعبارات الواردة فيها، تلتها صياغة الأهداف والغايات التي تسعى اللائحة لتحقيقها، لتنتقل بعد ذلك لتفصيل القواعد التي تنظّم عمل الأسر المنتجة من خلال بيان حقوقها والتزاماتها المتبادلة، وتوضيح الآثار المترتبة على الإخلال بهذه الواجبات؛ مما يساهم بوضوح في رسم صورة متكاملة تضمن للأسر ممارسة أعمالها وتسهيل شؤونها بشكل نظامي منضبط.

المطلب الثاني: تعريف الأسر المنتجة وشروطها

ينطلق التنظيم القانوني للأسر المنتجة من ضبط مفهومها وتحديد نطاقها البشري والميداني؛ وبناءً على ذلك، يرتكز هذا المطلب على فرعين أساسيين؛ يتناول الأول تفكيك الصياغة الرسمية للتعريف النظامي الذي قرّره المنظم السعودي للأسرة المنتجة، في حين يركز الثاني على تحليل الشروط الثلاثة الموضوعية المتلازمة لإسباغ صفة المشروعية على النشاط.

الفرع الأول: التعريف النظامي للأسر المنتجة

أورد المنظم السعودي بموجب المادة الأولى من اللائحة تعريفًا رسميًا للأسرة المنتجة يحدد هويتها القانونية، حيث نصت المادة على أنها: "الأسرة المسجلة لدى البنك [بنك التنمية الاجتماعية]، التي تتكون من فرد أو أكثر وتقيم في مسكن واحد بسبب صلة القربى، وتمارس فيه أو خارجه أيًّا من النشاطات الواردة في الدليل الإجرائي". (1)

الفرع الثاني: الشروط الأساسية لممارسة النشاط

يتضح من التحليل النظامي لهذا التعريف اشتراط المنظم السعودي لثلاثة شروط موضوعية متلازمة لإسباغ الصفة القانونية والرسمية على عمل الأسر المنتجة، وتتمثل في:

أولًا: التسجيل الرسمي: وهو الإجراء الإداري الجوهري في اللائحة، حيث أوجب النظام القيد المسبق لدى بنك التنمية الاجتماعية كشرط أساسي للحصول على الترخيص أو الشهادة الرسمية الخاصة بالأسر المنتجة.

ثانيًا: صلة القرابة والإقامة المشتركة: وهو ضابط يتصل بتركيبة الكيان البشري المنتج، حيث يشترط النظام أن يتكون من فرد أو أكثر تربطهم صلة قربى مباشرة مع إقامتهم الفعليّة المشتركة في مسكن واحد.

ثالثًا: نوعية النشاط (الدليل الإجرائي): وهو الشرط الذي يستهدف تنظيم العمل ومنع الممارسات العشوائية، وذلك بإلزام الأسرة بالعمل حصرًا في حدود الأنشطة المعتمدة والمحدّدة مسبقًا في الدليل الإجرائي الصادر عن بنك التنمية الاجتماعية.

المطلب الثالث: الدور المؤسسي والحماية النظاميّة للنشاط

لا يقتصر العمل التنظيمي على وضع القواعد الموضوعية، بل يمتد لبناء المنظومة الإجرائية والرقابية التي تضمن استقرار النشاط؛ ولبيان ذلك، ينقسم هذا المطلب إلى فرعين؛ يستعرض الأول الدور المؤسسي لبنك التنمية الاجتماعية باعتباره الركيزة التمويلية والتنظيمية للقطاع، بينما يبيّن الثاني آليات الرقابة الميدانية، والجزاءات المترتبة على المخالفات، وضمانات حماية الأسر عبر حق التظلم القضائي.

الفرع الأول: بنك التنمية الاجتماعية كركيزة تنظيمية

يُظهر التحليل النظامي لتعريف الأسرة المنتجة أن بنك التنمية الاجتماعية يُمثل الركيزة الأساسية والجهة الرسمية المعنية بإدارة شؤون هذا القطاع؛ إذ يتولى البنك تسجيل الأسر الراغبة بطلب القيد دون مقابل مالي ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، مع صلاحيته في وضع الشروط التفصيلية المنظمة لذلك، وفي هذا السياق، يعمل البنك على إعداد سجلّ خاص تدوّن فيه أسماء الأسر والأنشطة الممارَسة والمعلومات ذات الأهمية، ليكون السجلّ بمثابة قاعدة بيانات مركزية ترتبط آليًا بقواعد البيانات المتوفرة

لدى الجهات المشرفة، مما يفرض على الأسر ضرورة الرجوع للبنك في كل ما يستجدّ من أمورها للتنسيق أو الحصول على التراخيص اللازمة.

وإلى جانب هذا الدور الإشرافي، يتيح البنك للأسر المنتجة حزمة من المزايا والممكنات؛ تشمل إمكانية طلب الحصول على برامج التدريب والتأهيل (مع حق البنك في إلزام الأسرة بالتدريب إذا رأى ضرورة تنموية لذلك)، بالإضافة إلى إمكانية التقدم بطلب الحصول على قروض تمويلية دون فوائد، أو طلب الحصول على دعم مالي غير مسترد للمشاريع الإنتاجية؛ وفقًا للمواد (4-5، 8، 13-14) من اللائحة التنفيذية للتمويل الصادرة عن البنك. (1) (3)

الفرع الثاني: آلية الرقابة والجزاءات وحق التظلم

رسمت اللائحة التنظيمية إطارًا رقابيًا صارمًا لضمان الامتثال؛ حيث منحت الجهة المشرفة صلاحية إنذار الأسرة المنتجة عند اكتشاف أي مخالفة لأحكام اللائحة أو اشتراطات الدليل الإجرائي، مع تزويد البنك بصورة من هذا الإنذار، وفي حال عدم قيام الأسرة بمعالجة المخالفة خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إنذارها -أو في حال معالجتها ثم تكرار ارتكابها- تتولى الجهة المشرفة إيقاف النشاط مؤقتًا والرفع مباشرة إلى اللجنة الدائمة؛ للنظر في إيقاف النشاط نهائيًا وشطب التسجيل، وذلك دون إخلال بتطبيق العقوبات الأخرى المقررة في الأنظمة ذات العلاقة.

وتحقيقًا لضمانات العدالة القانونية وحماية للمراكز النظامية للأسر، كفلت اللائحة للأسر المنتجة الحق في التظلم قضائيًا أمام المحكمة الإدارية وفقًا للإجراءات النظامية المعتمدة، وذلك طعنًا في القرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة، أو الجهات المشرفة، أو القرارات المتخذة من قِبل البنك بموجب المادة (15) من اللائحة. (1)

وبناءً على ما تقدم، يتبين أن اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة قد أحاطت بمختلف الجوانب التنظيمية والرقابية المتعلقة بهذا النشاط، بما يكفل تنظيمه ودعمه في إطار قانوني واضح؛ ويأتي هذا التنظيم المؤسسي تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تضع تمكين المواطنين، وتعزيز استقلالهم المالي، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال كأولويات استراتيجية تساهم في نمو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة وربطها بالبحث

يتناول هذا المبحث استعراض الدراسات العلمية السابقة التي تطرقت لتنظيم وتمكين الأسر المنتجة، مع تحليل نتائجها وربطها بالبحث الحالي لإبراز الفجوة البحثية ومدى الإضافة الأكاديمية التي تقدمها هذه الدراسة.

تناولت دراسة (الصبيحي، 2025م) بعنوان: "الأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين الإنجازات والتحديات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية"

تحليل الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الأسر المنتجة إضافةً إلى التحديات التمويلية والتسويقية والإدارية التي تواجهها مع بيان صور الدعم الحكومي والأهلي المقدّم لها. (4,4)

واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي التحليلي عبر تطبيق أداتي المقابلة ودراسة الحالة؛ وتوصلت نتائجها إلى أن الأسر المنتجة أسهمت في تحسين مستوى الدخل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي رغم التحديات المتمثّلة في ضعف التمويل، والخبرة التسويقية، والمنافسة السوقية؛ وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة توفير دعم مالي مستدام، وتكثيف برامج التأهيل، وإنشاء منصات تسويقية.

ورغم الأهمية العلمية لهذه الدراسة وشمولها للجوانب التنموية، إلا أنها أغفلت الجانب النظامي ولم تتناوله بصورة معمّقة؛ إذ لم تبحث مدى ملاءمة اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة مع واقعها الفعلي، ولم تقِس مدى فاعلية النصوص القانونية في معالجة التحديات العملية التي تواجه هذا القطاع.

وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تقييمه وتحليله عبر التركيز على قياس مدى توافق اللائحة التنظيمية مع الاحتياجات الواقعية للأسر، ومدى كفايتها التنظيمية في تحقيق الحماية والدعم والتنظيم الفعّال.

تطرقت دراسة (المارية، 2019م) بعنوان: "الضمانات القانونية لعمل الأسر المنتجة في النظام السعودي"

إلى الأطر والضمانات التي أقرّتها اللائحة التنظيمية الصادرة بهذا الشأن، حيث هدفت إلى بيان مدى كفاية تلك القواعد في تنظيم أنشطة هذه الأسر وحمايتها من المعوقات التي تواجهها، وركزت على أبرز هذه الضمانات، مثل: التسجيل الرسمي، وآليات التمويل، والتدريب والتأهيل، بالإضافة إلى سبل التسويق وتحقيق المعاملة العادلة، وموصيةً بضرورة تعزيز الدعم النظامي، وتبسيط إجراءات الترخيص، وتوسيع نطاق الدعم المالي والتدريبي بما يضمن استمرارية هذه المشاريع التنموية. (5)

ورغم الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إبراز الأبعاد النظامية، إلا أنها اقتصرت على التحليل الوصفي المجرد للنصوص واللوائح دون التعمّق في قياس فاعلية تلك الضمانات على أرض الواقع، أو رصد مدى استجابتها للتحديات المعاصرة التي تواجه الأسر في الميدان، وهو ما تهدف الدراسة الحالية إلى تداركه وسد فجوته عبر الانتقال من التحليل النظري الجامد إلى الدراسة الميدانية؛ لقياس مدى الملاءمة الفعلية لتلك النصوص، ومعرفة مدى كفايتها في تحقيق الحماية والدعم الواقعي لقطاع الأسر المنتجة.

تتسم دراسة (القصاص، 2021م) بعنوان: "تصور تخطيطي لمواجهة تحديات مشروعات الأسر المنتجة لتحقيق التنمية المستدامة"

بكونها دراسة ميدانية تحليلية سعت إلى استكشاف واقع هذه المشروعات في مدينة الرياض عبر رصد التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المستفيدات من برامج الدعم بغرض تقديم أطر تخطيطية تسهم في تعزيز استدامة المشاريع وتمكينها من النمو.

وقد انطلقت الدراسة من رصد إشكاليات عدة في بيئة العمل، أبرزها: ضعف المعايير التنظيمية لجودة المنتجات المنزلية، وغياب آليات واضحة لحماية المستهلك وتنظيم السوق، إضافة إلى محدودية الأدوات الضامنة للاستمرارية والحد من التعثر.

وانتهت نتائجها إلى التوصية بإنشاء مراكز معلومات متكاملة داخل الغرف التجارية، وتطوير أنظمة إلكترونية داعمة للتسويق، إلى جانب تأسيس حاضنات أعمال وطنية متخصصة لرعاية تلك المشروعات. (6)

ورغم القيمة الميدانية لهذه الدراسة، إلا أن ثمة جوانب حدّت من شموليتها؛ وتمثلت في تركيزها الأساسي على الجانب التخطيطي والاجتماعي، وافتقارها لتقديم معايير تنظيمية قانونية دقيقة لتقييم نصوص اللائحة الحالية وقدرتها الإجرائية على الرقابة وضبط جودة المنتجات، في حين يتناول البحث الحالي هذا القطاع بمنظور نظامي شامل يربط مباشرة بين النصوص القانونية للّائحة والتطبيق الواقعي في الميدان لتذليل العقبات التشغيلية.

وتتمثل دراسة (الشاطري وحجازي، 2024م) بعنوان:" تقييم العائد الاجتماعي لورش التدريب الحرفي والمهني المقدمة للأسر المنتجة: دراسة ميدانية على المستفيدات من جمعية أعمال بمدينة الرياض"

في قياس الأثر الاجتماعي المباشر لبرامج التدريب المقدمة للأسر المنتجة في مدينة الرياض عبر تقييم تجربة المستفيدات من جمعية (أعمال) حيث سعت إلى إبراز مدى إسهام تلك الورش في تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع البرامج التدريبية، وتعزيز الشراكات المؤسسية، وتوسيع نطاق منصات التسويق الإلكتروني، وتوفير الدعم المالي المستدام؛ وهي توصيات تتقاطع مع غايات البحث الحالي في تمكين الأسر المنتجة وتحقيق استدامتها. (7)

وعلى الرغم من هذا التقاطع الموضوعي في الاهتمام بتمكين القطاع إلا أن هذه الدراسة ركّزت بشكل أساسي على قياس الأثر الاجتماعي التنموي الناتج عن برامج التدريب، في حين يختلف البحث الحالي في كونه يرتكز على دراسة الإطار النظامي لعمل الأسر المنتجة، وتحليل مدى ملاءمة النصوص واللوائح وكفايتها التنظيمية.

بمعنى أن الدراسة السابقة اتجهت نحو قياس الآثار التنموية الناتجة عن البرامج، بينما يسعى البحث الحالي إلى تقديم معالجة أوسع عبر الربط بين النصوص النظامية والتطبيق الواقعي، وتقييم الأثر القانوني للّائحة التنظيمية وتيسير أعمال الأسر.

وتتّسم دراسة (مرداش وآخرون، 2025م) بعنوان: "المعوقات التي تحد من إسهامات برنامج فرصة في تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة"

بكونها تقصّيًا تحليليًا متعمّقًا للمعوقات الإجرائية والمؤسسية التي تواجه برامج تمكين الأسر المنتجة والفئات الأكثر احتياجًا في بيئة نظامية مغايرة (جمهورية مصر العربية)؛ ورغم هذا الاختلاف التنظيمي، إلا أن الإشارة إليها في هذا الموضع تأتي لغرض المقارنة المنهجية من زاوية تكامل الأدوار المؤسسية والرقابية؛ حيث ركزت تلك الدراسة على رصد الفجوات الهيكلية والتكامل الإداري بين الجهات المانحة للتراخيص ونظام الدعم، وهو ما يتشابه كليًّا مع التحديات الإجرائية والرسوم التشغيلية التي تواجه الأسر في بيئات الدول النامية مما يجعلها نموذجًا ممتازًا للمقارنة.

وتشترك مع الدراسة الحالية في رصد الإشكاليات الإجرائية الميدانية التي تواجه الأسر على أرض الواقع بالاعتماد على أدوات البحث الكيفي المتمثلة في المقابلات الموجّهة كأداة رئيسية لاستنطاق واقع الفئات المستهدفة واستخراج البيانات من واقع تجربتها الفعلية بدلًا من الاعتماد على الاستبيانات المغلقة التي قد لا تعكس عمق التحديات التشغيلية. (8)

ورغم أهمية الدراسة، إلا أنها اكتفت بوصف المشكلات الإدارية دون تقديم حلول عملية تتعلق بالتحولات الحديثة، وفي المقابل يركز البحث الحالي على فحص البيئة التنظيمية السعودية لمعرفة مدى كفاية اللائحة التنظيمية للأسر المنتجة كأداة قادرة على تحقيق التوازن بين تطبيق الشروط الحكومية والصحية، وتدريب الأسر ودعمها لحمايتها من التعثر بسبب المصاريف والرسوم الميدانية، وصولًا إلى تقديم مقترحات واقعية تساعد في تحويل هذه الأسر إلى مشاريع تجارية مستقرة تماشيًا مع أهداف رؤية 2030.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج

تمهيد: يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي الميداني للدراسة؛ حيث يهدف إلى قياس الواقع العملي والأثر التشغيلي للّائحة التنظيمية على الأسر المنتجة في الميدان، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: يركّز المبحث الأول على بيان المنهجية والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، بينما يخصّص المبحث الثاني لعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تطبيقًا للواقع العملي ورغبةً في قياس مدى فاعلية النصوص التنظيمية للأسر المنتجة على أرض الواقع، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكيفي (Qualitative Research)؛ كونه المنهج الأنسب لتوثيق ووصف التجارب الفعلية واستنباط التحديات التشغيلية والمالية من واقع تجربة الأسر بشكل دقيق.

وقد انحصر مجتمع الدراسة ميدانيًا في مكة المكرمة، حيث تم اختيار عينة تشمل ثلاث أسر منتجة مسجلة رسميًا لدى بنك التنمية الاجتماعية لضمان تنوع حجم النشاط ومستوى الدخل، بالإضافة إلى إحدى الجمعيات المختصة بدعم وتدريب الأسر المنتجة لتقديم رؤية إشرافية لواقع هذا القطاع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة واجهت تحديات ميدانية حالت دون توسيع حجم العينة المذكورة؛ حيث تمثلت أبرز المعوقات في تحفّظ وامتناع العديد من الأسر المنتجة عن التجاوب أو المشاركة. ويُعزى هذا الامتناع والتردد إلى مخاوف وقائية وقانونية لدى تلك الأسر من المساءلة، نظرًا لكون بعضهن يمارسن أنشطتهن بشكل غير نظامي (دون الحصول على التراخيص الرسمية أو شهادات الأسر المنتجة)؛ مما ولد لديهن توجسًا من الكشف عن تفاصيل أعمالهن، بالرغم من تأكيد الباحثات على سرية البيانات التامة، وتوضيح أن المقابلات لأغراض بحثية أكاديمية بحتة لا صلة لها بالجهات الرقابية.

ولجمع البيانات الميدانية، أعدّت الباحثات أداة المقابلات شبه المنظمة (Semi-Structured Interviews) بصياغة تغطي كافة المحاور التنظيمية للّائحة ومواءمتها مع متطلبات السوق الفعلي؛ حيث عُقدت هذه المقابلات عن بُعد عبر منصة الويبكس (Webex) نظرًا للظروف الأكاديمية للباحثات.

وجرى تسجيل المقابلات صوتيًّا بعد استيفاء الموافقة الصريحة من المشارِكات، ليتم تفريغها نصيًّا بدقة تضمن السرية التامة للمعلومات وتحليلها لرصد الأنماط والعناصر الأكثر تكرارًا.

جدول: الخصائص التفصيلية لعيّنة الدراسة

رمز الأسرة	نوع النشاط	حجم الإنتاج	سنوات الخبرة	الفئة العمرية	نوع الدخل
أ	التوزيعات والأعمال اليدويّة	إنتاج فردي منزلي محدود	من 4 إلى 5 أشهر	العشرينات	دخل إضافي غير ثابت
ب	الحلويات والمخبوزات للمقاهي	إنتاجية عالية (توريد، ومسجّلة في تطبيق هنقرستيشن).	سنة كاملة	الثلاثينات	مصدر دخل أساسي ومستقرّ
ج	الأطعمة الشعبية والكوكيز	إنتاج منزلي يُلبّي طلبات المنطقة مع التوصيل	4 سنوات	الثلاثينات	مصدر دخل أساسي ومستقرّ

وللإحاطة التفصيلية ببناء هذه الأداة والمحاور المعتمدة في صياغتها، جرى إدراج النموذج الكامل لأسئلة المقابلة الشخصية الموجّهة للأسر المنتجة في ملحق الدراسة بنهاية البحث.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

1.1 النتائج المتعلقة بالهدف الأول: و اقع التحديات الميدانية والاحتياجات التدريبية للأسر المنتجة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ومستقبل الأسر المنتجة في المملكة، حيث بيَّنت النتائج أن عملية التسويق تمثل أحد أبرز التحدّيات التي تواجه الأسر المنتجة؛ كونها الطريق الأساسي للوصول إلى العملاء وبناء ثقة متينة معهم، وقد كشفت الدراسة أن تشابه المنتجات المعروضة في السوق أدى إلى تزايد المنافسة، مما جعل من التسويق الأداة الأهم للتوسع والانتشار؛ وبناءً على المقابلات، أجمعت المشارِكات على ثقل هذا العبء، وهو ما ذكرته إحداهم بقولها: *"أتوقع*

صراحة العثرة الوحيدة يعني التسويق.. فيه كثير أسر منتجة مبدعة بس ما هي قادرة توصل، التسويق صراحة مع الأسر اللي ما شاء الله مكتسحة السوق صاير صعب" ، كما أكّدت مشارِكة أخرى بقولها:*"التسويق أصعب حاجة"*.

وكشفت المقابلات مدى الحاجة لتوفير برامج تدريبية متخصصة في مجالات التسعير، والإدارة المالية، والتسويق، مع التأكيد على عدم اقتصار هذه البرامج على الجانب النظري فحسب، حيث يبرز التسعير بكونه أحد أهم الصعوبات التي تواجه الأسر، ويترتب عليه رواج المنتج وقدرة البائع على الربط بين إرضاء المستهلك بالسعر والجودة المناسبين، وضمان ربح الأسرة بإعطائها السعر المُستحق للمنتج؛ وفي هذا الصدد، تقول إحدى المشارِكات:*"التسعير هو أصعب حاجة، يبغى لها حسبة وإيش المطلوب وإيش الناس يناسبهم"*؛ وهو ما يعد دلالة واضحة على أهمية امتلاك مهارات التسعير السليم لتحقيق معادلة ربح عادلة ترضي الطرفين.

أما فيما يتعلق بالإدارة المالية، فقد ذكرت المشارِكات أنها ركيزة الاستمرار في السوق؛ وبما أن الأسر المنتجة عادةً ما تنتمي لفئات ذات دخل منخفض، فإن التأهيل المالي يمثل درع حماية لها من الخسائر التي قد تؤدي لانسحابهم المبكّر، وهنا تتضح ضرورة اكتساب هذه المهارات، والتي بدورها تسهّل عملية تحوّل الأسر المنتجة إلى منشآت صغيرة مستقبلًا؛ فامتلاك الخبرة المالية الكافية يساعد في تيسير الامتثال للمتطلبات القانونية والضريبية عند التفكير في توسيع النشاط، وتوصي الدراسة هنا بضرورة تطوير برامج تدريبية عمليّة ومتخصصة للأسر المنتجة تركز بشكل مكثّف على مهارات التسويق الرقمي، والتسعير، والإدارة المالية؛ لمعالجة الضعف الواضح الذي ظهر في هذه الجوانب لدى أغلب الأسر المشارِكة.

وتُظهر هذه النتيجة توافقًا مع ما انتهت إليه دراسة الصبيحي (2025م) وشاطري وحجازي (2024م) في التأكيد على أن التسويق والمنافسة يمثلان العائق الأكبر للأسر المنتجة، وأهمية التدريب في تحقيق الاستدامة، إلا أن الدراسة الحالية تتميز عنهما بإبرازها أن الفجوة الميدانية لا تكمن في توفر البرامج التدريبية بوجه عام، وإنما في طبيعتها ومدى ملاءمتها للاحتياجات العملية، حيث كشفت النتائج عن احتياج ماس للتصاميم التدريبية المتخصصة في التسويق الرقمي، والتسعير، والإدارة المالية.

1.2. النتائج المتعلقة بالهدف الثاني: الأعباء المالية والتشغيلية المؤثرة في استدامة المشروعات

وعلى صعيد الدعم الحكومي، فقد أشارت النتائج إلى سهولة ويسر الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المباشرة المقدّمة من الدولة؛ ففي الوقت الذي أجمعت فيه المشارِكات على سلاسة الإجراءات الرقمية -مثل استخراج شهادة الأسر المنتجة-

برزت في البيئة التطبيقية أعباء تشغيلية تؤرق كاهل الأسر، وتمثّلت هذه الأعباء في رسوم الحصول على الدورات الصحية والارتفاع الحاد في أسعار إيجارات البازارات التي قد تبلغ رسوم المشاركة فيها ما يقارب 13000ريال سعودي؛ مما يشكل عقبة أمام فاعلية الدعم النظامي المستهدف باللائحة؛ وفي هذا الصدد تقول إحدى المشاركات: *"والله لو يعني ربي وفقني وجيت فيها أحس إنه راح يكون فيها توسع أكثر والناس بتعرفني أكثر لكن كان الإيجار جدًا عالي، كان 13 ألف"*، ولمواجهة هذه العقبات توصي الدراسة بإعادة النظر في بعض الرسوم التشغيلية المرتبطة بممارسة النشاط -كرسوم الدورات وإيجارات منافذ البيع والبازارات- بما يحقق التوازن بين الضوابط التنظيمية ودعم استمرارية المشاريع، كما توصي بالعمل على تبسيط الاشتراطات الإجرائية والتنظيمية المرتبطة بالتطبيقات التجارية ومنافذ البيع بما يتلاءم مع طبيعة نشاط الأسر وإمكاناتها المحدودة دون الإخلال بالمتطلبات النظامية والصحية الأساسية.

وتلتقي هذه النتيجة مع ما انتهت إليه دراسة القصاص (2021م) ودراسة مرداش وآخرين (2025م) في التأكيد على وجود معوقات تؤثر على استدامة المشروعات الصغيرة وتزيد من مخاطر التعثر؛ إلا أن ما تكشفه المعطيات الميدانية للبحث الحالي هو الدور المباشر للالتزامات المالية التنظيمية؛ إذ تبيّن أن كلفة الرسوم التشغيلية وإيجارات منافذ البيع تشكّل الضغط الأكبر على استمرارية الأسر، خلافًا لما ركزت عليه الدراسات السابقة من الاكتفاء بالحديث عن الصعوبات الإدارية والتنظيمية العامة.

1.3. النتائج المتعلقة بالهدف الثالث: مدى المعرفة بالإجراءات التنظيمية وتأثير الضمانات النظامية

وعلاوةً على ذلك، أظهرت المقابلات وعي المشارِكات بأهمية التأطير القانوني لأعمالهنَّ، وهو ما أكدته إحداهنَّ بقولها: *"نعم تنظمه أكيد، عشان كل شيء يكون نظامي ويكون في السليم"* ، وبناءً عليه؛ فإن حالات عدم الامتثال لا تعود لقصورٍ تنظيمي بل تترتب إما على الجهل بالأنظمة، أو صعوبة مواكبة التحديثات المعرفية خاصة لدى كبار السن، مما دفع الدراسة للتوصية بالتوسع في نشر الوعي باللوائح عبر منصات رقمية مبسطة وحملات توعوية موجهة؛ للحد من الممارسات غير النظامية الناتجة عن الجهل بالإجراءات.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المارية (2019م) في أهمية وجود إطار نظامي يحمي الأسر المنتجة؛ لكن الدراسة الحالية تبيّن أن وجود القوانين وحدها لا تكفي، إذ أظهرت النتائج أن قلة المعرفة بالتفاصيل الإجرائية وصعوبة بعض المتطلبات يمثّلان العائق الفعلي أمام التزام الأسر، وهو ما لم تركز عليه الدراسات السابقة.

1.4. النتائج المتعلقة بالهدف الرابع: أثر التمكين في جودة المنتجات والتحول نحو الاستقرار المالي والاجتماعي

وبيَّنت النتائج كذلك ارتباط استمرارية الأسر بجودة منتجاتها والالتزام باشتراطات السلامة؛ حيث أكدت إحدى منسوبات الجمعية ذلك بقولها: *"لديهم شروط، عند تحقق هذه الشروط يتحقق للأسر المنتجة هذا الدعم"* ، وتوضح الإفادة أن السعر المنخفض لا يضمن البقاء دون جودة؛ لذا يجب الموازنة بين التسعير العادل، والجودة، والتسويق الفعال، خاصة في ظل تزايد وعي المستهلك وسهولة الإبلاغ عن المخالفات، وتأكيدًا لذلك توصي الدراسة بوضع معايير واضحة للجودة والسلامة الصحية للمنتجات المنزلية، وتوفير أدلة إرشادية تساعد الأسر على الالتزام بها؛ تعزيزًا لثقة المستهلك واستدامة النشاط.

وبالإضافة إلى ذلك، كشفت النتائج عن تحوّل جذري في نظرة المشارِكات لعمل الأسر المنتجة؛ إذ تبدّل المنظور إليه من نشاط ثانوي إلى مهنة رسمية مستقرة تحقق الأمان الوظيفي، وتؤكّد إحدى المشارِكات من منسوبات جمعية الأسر المنتجة هذا التحول المهني بقولها: *"الآن لنا ست سنين والحمد لله ما عاد صرت أسميهم أسر منتجة، أسميهم سيدات أعمال"* ، إلا أن هذا التحول يعتمد بشكل أساسي على توفير بيئة متكاملة ترتكز على ثلاثة مسارات: التمويلي بالدعم الميسّر، والفني بالتدريب المتخصص، والتنظيمي -وهو الأهم- لإيجاد تنظيم يضمن الحقوق وتمنح الأسر الصفة الرسمية للتعاقد مع القطاعين العام والخاص، ويتوافق هذا التوجه نحو تحويل نشاط الأسر المنتجة إلى عمل مهني منظّم تمامًا مع أهداف رؤية المملكة 2030 لنقل الأسر من الرعوية إلى التنموية كروّاد أعمال مستقلين؛ ولذلك، توصي الدراسة بدعم هذا التحول عبر تعزيز البيئة التنظيمية التي تمكّن الأسر من الانتقال من العمل المنزلي المحدود إلى مشاريع إنتاجية مستقرة وقادرة على المنافسة محليًّا.

الخاتمة:

وفي الختام، بعد دراسة تحليلية وميدانية للّائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية، كشفت الدراسة عن الأبعاد التنظيميّة والواقعية المحيطة بهذا القطاع التنموي الهامّ، وقد سعى هذا البحث بشكل رئيسي إلى تقييم كفاية النصوص القانونية ومدى ملاءمتها للاحتياجات الميدانية للأسر المستفيدة، والإجابة عن الإشكالية الحاكمة حول قدرة اللائحة على تحقيق الأمان والاستقرار المهني والمؤسسي.

وعليه، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، **أبرزها**:

أولًا: إن رخصة الأسر المنتجة أحدثت نقلة نوعية في تنظيم النشاط والانتقال به من العشوائية إلى القطاع الرسمي، إلا أن تعقيد بعض الاشتراطات التنفيذية (كالبلدية والصحة) لا يزال يشكل تحديًّا تطبيقيًا يتطلب مرونة أعلى.

ثانيًا: يظهر وجود فجوة نسبية بين الأطر القانونية النظرية وبين آليات التمويل الميدانية؛ مما يستدعي صياغة تدابير حمائية مرنة تدعم المشاريع المتعثرة وتخفف العبء المالي عبر الإيجارات الرمزية التصاعدية.

ثالثًا: إن اللائحة لم تعد مجرد أداة لتنظيم نشاط منزلي محدود، بل أصبحت بمثابة جسر تمكيني ينقل هذه الأسر إلى قطاع ريادة الأعمال الصغرى المستدامة.

ولضمان نجاح هذا التحول، فإن الأمر يتطلب الانتقال من مرحلة تقديم الدعم المؤقت إلى مرحلة التأسيس المستدام الذي يضمن بقاء هذه المشاريع وقدرتها على المنافسة في السوق المحلي؛ بما يتوافق تمامًا مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تحويل الطاقات الوطنية من الرعوية إلى التنموية المستقلة.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية، يُعرض فيما يأتي مجموعة من التوصيات الإجرائية الموجّهة للجهات ذات العلاقة، إلى جانب تحديد اتجاهات جديدة للدراسات المستقبلية على النحو الآتي:

أولًا: التوصيات الإجرائية والعملية

1. استنادًا إلى نتيجة التحديات التسويقية والتدريبية، يُقترح تطوير برامج تأهيلية وتدريبية تطبيقية ومخصّصة بالتعاون مع الجهات المعنيّة تُركز على مهارات التسويق الرقمي وآليات التسعير العادل والإدارة المالية للأسر المنتجة.
2. استنادًا إلى نتيجة الأعباء المالية وارتفاع التكاليف، يُقترح إعادة النظر في الرسوم التشغيلية وإيجارات البازارات ومنافذ البيع وتوفير منافذ بيع مدعومة تخفف العبء المالي وتضمن استدامة المشروعات الناشئة.
3. استنادًا إلى نتيجة نقص المعرفة بالتحديثات الإجرائية، يُقترح إعداد أدلة إرشادية وحملات توعوية رقمية مبسطة تشرح خطوات الامتثال للائحة التنظيمية بشكل يسير يسهل تطبيقه من مختلف الفئات.
4. استنادًا إلى نتيجة التمكين والتحول النموذجي، يُقترح تطوير المسارات التمويلية والتنظيمية لتسهيل تحول الأسر المنتجة من نشاط منزلي محدود إلى كيانات تجارية مستقرة وفق رؤية المملكة 2030.

ثانيًا: مقترحات للبحوث والدراسات المستقبلية

1. المسار الأول المتعلق بالأثر الاقتصادي الكمي، عبر توجيه البحوث المستقبلية نحو قياس المردود الاقتصادي للائحة الأسر المنتجة بالأرقام والبيانات الكمية الدقيقة بدلًا من الاكتفاء بالدراسات الوصفية.
2. المسار الثاني المتعلق بالأثر الميداني لتطبيق اللائحة، عبر إجراء دراسات ميدانية تقيس الأثر التنظيمي الفعلي ومدى كفاية النصوص القانونية في حماية المشاريع من التعثّر المبكّر.
3. المسار الثالث المتعلق بالأمان القانوني في العقود والمعاملات، عبر التعمق في بحث الأطر القانونية المنظمة لتعاملات الأسر المنتجة مع المنصات التجارية والتطبيقات وصياغة نماذج عقود استرشادية تضمن حقوقهن المالية والنظامية.

قائمة المراجع:

أولًا: المصادروالأنظمة الرسمية

1. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. 1440 [5 أغسطس، 2026]. اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/SearchDetails/?Query=%C3%99%E2%80%9E&Id=b2a5786f-45c4-42e5-8dfd-a9f901511e2c
2. وثيقة برنامج التحول الوطني الإعلامية. 5 أغسطس، 2026 [وثق 5 أغسطس، 2026]. م: https://2u.pw/wsImMebl
3. اللائحة التنفيذية لتمويل المنشات الصغيرة ومتناهية الصغر ونشاطات العمل الحر والاسر المنتجة. [5 أغسطس، 2026] https://2u.pw/zP1GNG

ثانيًا: الدراسات والبحوث الأكاديمية

4. ابراهيم بن محمد الصبيحي. الأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين الإنجازات والتحديات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية. مجلة الخدمة الاجتماعية. 1 أبريل، 2025;84(1):199–232. 2025.426512.1527.doi:10.21608/egjsw
5. عمرو بن محمد غازي المارية. الضمانات القانونية لعمل الأسر المنتجة في النظام السعودي [انترنت]. 25 مايو، 2019 [5 أغسطس، 2026]https://archives.univ-eloued.dz/handle/123456789/26199
6. القصاص، ياسر عبدالفتاح. تصور تخطيطي لمواجهة تحديات مشروعات الاسر المنتجة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية. 2021;004(002):141–201.
7. نورة علي الشاطري, هدى محمود حجازي. تقييم العائد الاجتماعي لورش التدريب الحرفي والمهني المقدمة للأسر المنتجة دراسة ميدانية على المستفيدات من جمعية أعمال بمدينة الرياض. مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية. 1 أكتوبر، 2024.324156.1258.doi:10.21608/fjssj .56–127:(2)19;2024
8. محمد، إيمان محمود مرداش, عبدالرحيم، محمد أحمد محمود, علي، إلهام نعيم عبدالعظيم. المعوقات التي تحد من إسهامات برنامج فرصة في تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة. مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية. 2025;008(002):112–38.

References:

Official legislation and government documents

1. Experts Bureau at the Council of Ministers (Saudi Arabia). Al-La'ihah al-Tanzimiyyah li-'Amal al-Usar al-Muntajah [Executive Regulation for the Work of Productive Families] [Internet]. Riyadh: Experts Bureau at the Council of Ministers; 1440 AH [cited 2026 Aug 5]. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/SearchDetails/?Query=%C3%99%E2%80%9E&Id=b2a5786f-45c4-42e5-8dfd-a9f901511e2c
2. National Transformation Program. Wathiqat Barnamaj al-Tahawwul al-Watani [National Transformation Program Document] [Internet]. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia; [cited 2026 Aug 5]. https://2u.pw/wsImMebl
3. Social Development Bank (Saudi Arabia). Al-La'ihah al-Tanfidhiyyah li-Tamwil al-Munsha'at al-Saghirah wa-Mutanahiyat al-Sighar wa-Nashatat al-'Amal al-Hurr wa-al-Usar al-Muntajah [Executive Regulation for Financing Small and Micro Enterprises, Freelance Activities, and Productive Families] [Internet]. Riyadh: Social Development Bank; [cited 2026 Aug 5]. https://2u.pw/zP1GNG

Academic studies and research

4. Al-Subaihi IM. Al-Usar al-Muntajah fi al-Mujtama' al-Sa'udi bayna al-Injazat wa-al-Tahaddiyat fi Daw' Ru'yat al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah 2030: Dirasah Tahliliyyah [Productive families in Saudi society between achievements and challenges in light of Saudi Vision 2030: An analytical study]. *Majallat al-Khidmah al-Ijtima'iyyah*. 2025;84(1):199-232. doi:10.21608/egjsw.2025.426512.1527.
5. Al-Mariyah AMG. Al-Damanat al-Qanuniyyah li-'Amal al-Usar al-Muntajah fi al-Nizam al-Sa'udi [Legal guarantees for the work of productive families in the Saudi legal system] [Internet]. 2019 May 25 [cited 2026 Aug 5]. Available from: https://archives.univ-eloued.dz/handle/123456789/26199
6. Al-Qassas YA. Tasawwur Takhtiti li-Muwajahat Tahaddiyat Mashru'at al-Usar al-Muntajah li-Tahqiq al-Tanmiyah al-Mustadamah [A planning framework for addressing the challenges of productive family projects to achieve sustainable development]. *Majallat Mustaqbal al-'Ulum al-Ijtima'iyyah*. 2021;4(2):141-201.

7. Al-Shatiri NA, Hijazi HM. Taqyim al-'Aid al-Ijtima'i li-Warash al-Tadrib al-Hirafi wa-al-Mihani al-Muqaddamah li-al-Usar al-Muntajah: Dirasah Maydaniyyah 'ala al-Mustafidat min Jam'iyyat A'mal bi-Madinat al-Riyadh [Evaluation of the social return of vocational and craft training workshops provided to productive families: A field study of beneficiaries of Aamal Association in Riyadh]. *Majallat Mustaqbal al-'Ulum al-Ijtima'iyyah*. 2024;19(2):127-156. doi:10.21608/fjssj.2024.324156.1258.
8. Muhammad IMM, Abd El-Rahim MAM, Ali INA. Al-Mu'awwiqat allati Tahuddu min Ishamat Barnamaj Fursah fi Tahsin Naw'iyyat al-Hayah li-al-Usar al-Faqirah [Obstacles limiting the contribution of the Fursah Program to improving the quality of life of poor families]. *Buhuth fi al-Khidmah al-Ijtima'iyyah al-Tanmawiyyah*. 2025;8(2):112-138.

الملاحق: الملحق: نموذج أسئلة المقابلة الشخصيّة الموجّهة للأسر المنتجة (عيّنة الدراسة)

م	محور التقييم النظامي والميداني	نص السؤال الموجّه في المقابلة
1	التراخيص والاشتراطات الحكومية	• هل تلاحظون من خلال ممارستكم أن رخصة الأسر المنتجة سهّلت عملكم ونظّمته، أم أن إجراءاتها لا تزال تشكل عائقًا لكم؟ • إلى أي مدى تجدون أن اشتراطات البلدية والصحة لتجهيز المنتجات من داخل المنزل سهلة التطبيق عليكم؟ وما هي أبرز التحديات التي واجهتكم فيها؟ • كيف أثّر نظام منع البيع المباشر من المنزل بدون ترخيص على مشروعكم؟ وهل دفعكم لتغيير طرق تسويقكم المعتادة؟ • بناءً على تجربتكم، هل ترون أن تعقيد الإجراءات هو السبب الرئيسي الذي يمنع بعض الأسر عن التسجيل الرسمي، أم أن هناك أسبابًا أخرى؟
2	الآليات التمويلية والدعم التمكيني	• هل ترون أن برامج التمويل والقروض المتاحة حاليًا مناسبة فعلًا لاحتياجات مشاريعكم وسهلة الحصول عليها؟ • في حال واجه مشروعكم تعثّرًا ماليًا، ما هي الآلية الأفضل التي تقترحونها لتتعامل جهات التمويل معكم (مثل تأجيل الأقساط أو تقديم الاستشارات)؟ • ما تقييمكم لفكرة الإيجار الرمزي لمقرّات عرض منتجاتكم والذي يزيد تدريجيًا مع نجاح المشروع؟ هل ترونه دعمًا حقيقيًا أم عبئًا إضافيًا بمرور الوقت؟
3	المهارات واستدامة المشاريع في السوق	• بحكم تجربتكم الشخصية، ما هي الأخطاء الشائعة التي وقعتم فيها في بداية مشروعكم؟ وكيف تنصحون الأسر الأخرى لتجنّبها؟ • ما هي المهارات والمعارف التي تشعرون أنها تنقصكم لتطوير أعمالكم؟ وهل الدورات والخدمات التأهيلية المقدمة لكم حاليًا تفي بالغرض؟ • بعيدًا عن الدعم المادي، ما الذي يحتاجه مشروعكم لينجح ويستمر في السوق؟ وكيف تقيمون وعي زميلاتكم بأهمية الدعاية والتسويق؟ • بناءً على ملاحظاتكم في الميدان، ما هي أكثر الأنشطة انتشارًا الآن بين الأسر المنتجة؟ ولماذا برأيكم يتوجّه الأغلبية لها؟
4	البيئة ومقرّ التسويق	• هل الأماكن التي توفرها الجهات المختصة (مثل الحدائق، الأسواق، والبوثات) مصممة ومجهزة بشكل مناسب لعرض منتجاتكم، أم تحتاج لتطوير؟ • ما رأيكم في فكرة بيع منتجاتكم كأسر منتجة في المقاصف المدرسية؟ هل ترونها فرصة استثمارية جيّدة لكم أم تحيط بها صعوبات تنظيميّة؟
5	الاستقرار والأمان الوظيفي	• هل تعتقدون أن عملكم كأسرة منتجة وصل لمرحلة يمكن اعتباره فيها مهنة رسمية ومستقرّة توفر لكم الأمان الوظيفي والمالي؟
6	الفجوات التنظيمية	• من واقع تجربتكم، هل هناك أي طلبات أو احتياجات جوهريّة تحتاجونها كأسر منتجة لم تلتفت لها الأنظمة واللوائح الحاليّة حتى الآن؟